**Salus Patriae Suprema Lex**

**خلاص الوطن يعلو على القانون.**

**قاعدة قانونية رومانية ربما تمَّ تدريسها في كلية الحقوق في بيروت في تلك الأزمنة،وهي قاعدة اساسية لا يمكن الالتفاف عليها،لأنه فعلاً خلاص الوطن يعلو على ما عداه من قواعد قانونية،دستورية كانت أم عادية!هذا ما اردت التركيز عليه في سياق ما حصل البارحة في مجلس النواب فيما يتعلق بتعديل قانون الدفاع الذي يُحدّد سن التسريح لرتبتي "عماد" و"لواء" حيث اضيفت سنة على السن المحدد لكلا الرتبتين. وقد سمعت وتابعت المواقف والآراء القانونية والدستورية والسياسية،التي احترم من صرَّحَ بها.لكن إن ما قام به المجلس النيابي من إقرار هذا القانون الذي تعارضه قوى سياسية معروفة والتي لم تخفِ معارضتها لهذا التعديل. لكن التمسك بتلك القاعدة الرومانية التي جعلت خلاص الوطن فوق كل إعتبار، هي الألف والياء في ديمومة الأوطان، لأن الأوطان اذا ما تفكّكت لا يمكن إعادتها، وعلى الجميع التمسك بهذا الهدف وأن يتذكروا ما قاله الرحابنة في إحدى مسرحياتهم: [إذا راح الملك منجيب ملك غيروا لكن إذا راح الوطن ما في وطن غيروا].من الطبيعي أن لا ادخل في التفاصيل التي بمفهومي الدستوري المتواضع بأن هذا التشريع غير مخالف للدستور كونه وُضِعَ بصورة إستثنائية وتلبية لواقع الضرورة الذي يفرض سد الفراغ في قيادة الجيش، حيث أن كل الحلول التي وُضعِت من عدة اطراف – بإستثناء إقرار هذا القانون - تتضارب مع واقع الشرعية الدستورية والقانونية،وقد استفاض الكثيرون في شرح الثغرات التي قد يتوسلها البعض للطعن بالمرسوم امام مجلس الشورى.والآن انصبَت الآراء والمواقف على التركيز على إمكانية الطعن امام المجلس الدستوري بقانون التمديد،حيث لاحظت بعض المواقف التي تُطمئِن الى عدم إبطال المجلس الدستوري لهذا القانون،من دون توضيح الأسس الدستورية لهذا الموقف،ولكن لأسباب لا علاقة لها بالمبادىء الدستورية ولا بالاجتهاد الدستوري في لبنان وحول العالم،حيث نرى ان هذه المواقف من شأنها الإنعكاس سلباً على مصداقية المجلس الدستوري،والتي اختصرها البعض بالتركيز على أن تركيبة المجلس الدستوري وانتماء الأعضاء الى جهات سياسية من شأنه عدم صدور قرار الإبطال،هذا بنظري يُسيء ويؤذي المجلس الدستوري،الذي لن أستبقَ موقفه،حيث أستند الى موقف سابق له حول التشريع بغياب رئيس الجمهورية من أنه: لا يجب الاستسهال بالتشريع في معرض شغور سدة رئاسة الجمهورية. هذا التشريع فرضه الواقع الذي سيواجهه لبنان في حال وقع الفراغ في موقع قيادة الجيش،لأنه موقع أمني عملاني لا يمكن سدّه كما هي الحال مع شغور المواقع السياسية وحتى الإدارية، وفي طليعتها فراغ موقع رئاسة الجمهورية.الوطن يجب ان لا تتعرض هيكليته الإجرائية العملانية لأي شغور، والتي يتعذَر ملؤها بالسياسة لأن القانون يحول دون ذلك. لن اتوسع في شرحي الدستوري والقانوني لدستورية ولشرعية قانون التمديد كون الأمر سيدخلني في شرح مبادىء دستورية قد تكون عصية الاستيعاب على القراء المثقفين وحتى بعض القانونيين غير المطلعين على المبادىء الأساسية التي أستنبطها الإجتهاد الدستوري والتي تُكمِّل وتسد أي نقص في النصوص الدستورية ،كون الأمر يرتبط بمبادىء ذات قيمة دستورية طِبقاً لإجتهادات دستورية من لبنان ومن فرنسا.لكن أختصرها بالقول أنه لا يجوز أن تعلو أي قاعدة دستورية على خلاص الوطن،لأن الدساتير وُجِدت حول العالم كي تتقيد بها الطبقة السياسية وذلك بهدف أساسي يقضي بأولوية تأمين المصلحة العليا التي يحتاجها الوطن لضمان إستمرارية وجوده! الوطن أمانة بأعناق الجميع سياسيين ومواطنين،وعلينا التوحد جميعاً من اجل خلاص الوطن،وان لا نكون إنتقائيين في المفاصل الأساسية التي تؤمن إستمرارية السلطة وبالتالي الحفاظ على كيان الوطن،فهل نقبل بخرق الدستور عندما نتفق وننتخب رئيساً للجمهورية خلافاً للدستور،وإذا إختلفنا نعارض إتخاذ أي تدبير قانوني من شأنه التمديد لقائد الجيش كي تستمر قيادة الجيش في مهامها من دون أي مشاكل عملانية وميدانية. بقاء الوطن هو الأساس ولا ضير من ترك مصالحنا الخاصة جانباً عندما نواجه ازمات من شأنها التأثير على مسيرة الإستقرار والانتظام العام.**

**هذه خلاصة موقفي الذي اتمسك به دستورياً وقانونياً لأنها تصب في مصلحة لبنان العليا هذا الوطن الذي افتخر بأنني خدمته حوالى اربعة عقود وتعرّضت للكثير من الأخطار لحمايته،وعليه لا ضير من إحياء هذه القاعدة القانونية الرومانية التي وُجِدت منذ آلآف السنين والتي من الطبيعي أن تكون قد دُرِّست في رحاب كلية الحقوق في بيروت.لكي نحافظ على الوطن في هذه المرحلة المصيرية التي تجتاح المنطقة،والتي لا يمكن للبنان ان يحافظ على كيانه وأن يواجهها بغياب وحدة سياسية تُمكِّنه من الصمود،وليكن هدفنا صون لبنان في وجه هذه المتغيرات الداهمة التي لن ترحم لبنان في حال مواجهتها وهو مُفكك سياسياً وأمنياً وحتى إقتصادياً.**

**البروفسور امين عاطف صليبا.**